من يعيد الى بغداد بهاءها.. ومن ينفض عنها غبار الحروب أسئلة حملناها معنا ونحن نتجول في شوارع المدينة التي لاتزال معظم بناياتها الحكومية الكبيرة عبارة عن خرائب لم تطلها يد الاعمار.. وانا انظر الى بناية دار الحرية في باب المعظم والتي كانت واحدة من اشهر دور الطباعة في الشرق الاوسط وتحولت اليوم الى ملجأ للعوائل المعوزة قال لي احد المارة الذين استغربهم وقوفي امام البناية : لاتتعبين نفسك لا شيء بقى سليما في بغداد..فهي ليست بغداد التي عرفناها منذ عقود.. صدام اجهز عليها وجاء بعده الأمريكان ليزيدوا الطين بلة ثم جاء المسؤولون الجدد الذين اهتموا بمصالحهم الشخصية واهملوا امر المدينة واعمارها..

في الذكرى الثامنة لاحداث ٩ نيسان عام ٢٠٠٣

الحرائق والفوضى والإهمال الحكومي تدمر صروحا ثقافية وفنية كبيرة

بغداد/ سها الشيخلي - عدسة: ادهم يوسف

..... كلام الرجل اعادني لحديث صحفي للمعماري العراقي سعيد الطائي الذي قال قبل عام " على مدى السنوات الماضية لم يبن في بغداد أي معلم معماري أو حضاري، منبها إلى أن الأمر لم يقتصر على عدم البناء فقط، بل تجاوز ذلك إلى تخريب ما كان مبنيا وقائما أصلا، فالشوارع خربة ولا تصلح لأن تسير عليها أي مركبات، العمارات التي كانت تعطي لبغداد هويتها المعمارية شوّهت وهدمت من دون أن تمتد إليها يد التعمير، مثلا، عمارة اتحاد الصناعات في ساحة الخلاني، وبناية مركز الاتصالات في شارع الرشيد للمعماري المعروف رفعت الجادرجي، حيث تعدان من العلامات المعمارية المميزة لبغداد، فالأولى تآكلت واجهاتها وتغيرت جماليتها، والثانية مهدمة منذ أن قصفت بعض أجزائها عام ١٩٩١ من قبل القوات الأميركية، وبناية وزارة التخطيط التي تعد واحدة من أجمل الأبنية عراقيا وعربيا تحولت إلى خرابة، بعد أن أهملت تماما، أما بناية المجلس الوطني التي بنيت في العهد الملكي لتكون مقرا للبرلمان العراقي والتي تقع بمحاذاة دجلة في حي كرادة مريم، وقد عاث الخراب داخلها بفعل الإضافات والتهديم لتتناسب مع الاستخدامات الجديدة. بينما أهملت واحدة من أجمل مباني بغداد القديمة، وهي وزارة الدفاع السابقة التي تسترخي على نهر دجلة من جهة الرصافة والتي يرتبط بأحد جدرانها بقايا سور بغداد العباسي القديم.. وهذا الكلام ينطبق على جميع أبنية بغداد.

تقول التقارير التي نشرت ان الادارة الامريكية ضخت أموالا ضخمة لأغراض البناء وإصلاح البنية التحتية، لكن أي شيء لم يتحقق، وعلى ذمة أحد موظفي لجنة العقود في السفارة الأميركية ببغداد، الذي صرح لصحيفة الشرق الاوسط عام ٢٠١٠ فإن هناك «أكثر من ٤٠٠ مليار دولار تم ضخها إلى الحكومة العراقية حتى ٢٠٠٨، وقد تصل المبالغ التي سلمت للعراق حتى اليوم ٦٠٠ مليار دولار»، الرقم يبدو عاليا جدا ومن الصعب تصديقه، لكن الموظف الأميركي الذي التقت به الصحيفة في المبنى الجديد للسفارة الأميركية ببغداد، أكد ذلك بينما كان زميله يومئ برأسه موافقا ومؤيدا ما يقوله زميله.

أين ذهبت مثل هذه الاموال الطائلة ؟ يجيب الموظف الأميركي : "سرقت.. هذه المبالغ كان يجب أن تخصص لأغراض البناء والتعمير وتحسين أوضاع العراقيين، لكنها سرقت، ولا تستغرب ذلك، فموظف بسيط في رئاسة الوزراء تبلغ أرصدته في البنوك الخارجية ملايين الدولارات

الملايين التي اهدرت وسرقت وتحولت الى حسابات خاصة كان يمكن لها ان تبني مدينة جديدة، غير المدينة التي تحولت الى مدينة خرائب بفضل الفوضى العارمة التي تشهدها المدينة وبفضل جهل العديد من المسؤولين باهمية اعادة اعمار بغداد بالشكل الصحيح بعيدا عن فوضى المشاريع التي صبت فوائدها في جيوب المسؤولين، ليت الامر توقف عند سرقة اموال الاعمار بل ذهب الى تخريب بنايات كانت عامرة وشاهقة، حيث تحولت الى مبان مهجورة او مكبات للنفايات او سكن لعوائل لم تجد مأوى، من هذه البنايات دار الحرية للطباعة والتي كانت عامرة بكل اجهزتها الطباعية اثناء احداث ٢٠٠٣، الا انها دمرت واحرقت ونهبت بعد ايام من الاحتلال، وكان وراء ذلك التخريب والحرق والسلب والنهب (الحواسم)الذين لم يتورعون في سرقة حتى الابواب والشبابيك ولم يكتفوا بالاجهزة والاثاث فقط.

واذا ما احصينا عدد المباني المدمرة والمسروقة والمحروقة والتي تقف وراء حرقها اسباب قد تكون سياسية او امنية او استخباراتية، الا ان اغلبها كانت شخصية، في بغداد لوحدها كان تجاوز بعض المواطنين على تلك المباني لشغلها كمساكن منها مبنى جريدة الجمهورية ودار الحرية للطباعة و قد تم طردهم قبل سنوات ومع ذلك ما تزال تلك المباني تنتظر معول الاصلاح لتعود الى العمل كما كانت في السابق، اضافة الى مسرح الرشيد و مبنى دائرة السينما والمسرح و مبان عديدة أخرى منها على سبيل الحصر وزارة التربية وهي المبنى الكبير الخاص بالوزارة الى جانب مبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،و مبان تعود الى وزارة الاتصالات منها بدالة كل من الاعظمية وبدالة باب المعظم وبدالة المأمون وبدالة الرشيد، ومبان أخرى تعود الى وزارة التجارة هي الا سواق المركزية في حي الشعب، مبنى الاسواق المركزية في باب المعظم الذي يحمل اسم اسواق المستنصرية، اضافة الى مبان أخرى تعود ملكيتها الى القطاع الخاص، ومبنى المطعم التركي الذي تعود ملكيته كمبنى إلى أمانة بغداد.

وجه بغداد المجدور

عند المقارنة بين بغداد في خمسينيات القرن المنصرم، وبغداد في الالفية الثالثة سنجد الفارق الكبير بين العصرين، فبعد مرور اكثر من ٦٠ عاما ينحدر مستوى بغداد الجمالي والسياحي نحو الأسوأ، ويبدو وجهها المجدور وقد زادت من بشاعته مبان محروقة وأخرى مدمرة وثالثة قد تدلت احشائها بفعل طعنة الحواسم الذين اجهزوا على المباني وسرقوا حتى الارضية والجدران الجاهزة والشبابيك والابواب، واذكر ان احد العراقيين المغتربين الذي غادر بغداد قبل ٣٠ سنة عندما تجول فيها قبل عام عاد الينا وقد اغرورقت الدموع في عينيه وعندما سألته كيف وجد مسقط رأسه بغداد، اجاب بحزن انها لا تختلف عن مدينة قد سباها الغزاة، وعند توجيه السؤال الى الجهات المعنية يكون الرد الجاهز، تراكمات الحروب، الحصار الجائر، ثم جاء الملف الامني الذي صار شماعة يستند إليها الجميع بدون استثناء، وتبقى المباني المدمرة والمحروقة والمنتهكة شاخصة تحكي قصة حكومة لا تهتم بالعاصمة وقد كانت قبل عقود من اجمل وانظف مدينة في المنطقة، فهل خطر ببال مجلس النواب المنتخب امر تلك المباني المدمرة ؟، وهل التفتت إليها مناقشات المجلس وجلساته العديدة ؟ مع العلم ان العمل على ترميم تلك المباني سيعمل على تشغيل الايدي العاملة التي ما زالت تنتظر فرص العمل دون جدوى، وهل خطر ببال كل من محافظ بغداد ورئيس مجلس المحافظة السؤال عن اسهل وابسط الطرق لتأهيل تلك المباني المدمرة ؟ ام ان لهما مشاغل اخرى في بغداد لقمع حريتها واسكات صوتها، ولا يهمهما الوجه الحضاري المشرق لبغداد.

سنتطرق في هذا التحقيق للحديث عن بعض المباني الشاخصة في بغداد والتي لم تمتد اليها يد الاعمار والبناء او الترميم والاستفسار عن المدة التي ستستغرقها تلك الاعمال بعد مضي ثماني سنوات على التدمير ذلك.

المطعم التركي

قد يكون المطعم التركي قد احرز شهرة كبيرة في الاونة الاخيرة تفوق شهرته عندما كان يعمل، وذلك بعد التظاهرات التي بدأت في شهر شباط المنصرم، وتسليط الضوء على المبنى الذي دمرته صواريخ الحرب الاخيرة عندما جلس بعض المسؤولين في الطوابق العليا من المبنى لمراقبة ما يدور في ساحة التحرير في تلك الفترة، على الرغم من ان بعض طوابقه ملوثة بالاشعاع، لا يهم ذلك الاشعاع قدر الاهمية في المراقبة والرصد لتحركات شباب واعية طالبت بالخدمات والحريات، كانت الاضواء تكشف الخراب الذي حل بالمطعم والطوابق المهملة الخالية من الجدران واثار الحرائق وقصف الصواريخ، الى جانب الانقاض والازبال، ولما كان ذلك المبنى يقع في قلب العاصمة بغداد فان تركه طيلة مدة ثماني سنوات بحاجة الى الاستفسار، وقد اجابنا عن استفسارنا ذلك مدير عام الاعلام والعلاقات في امانة بغداد حكيم عبد الزهرة قائلا:

تأخرت أعمال الترميم في المطعم التركي بعد اكتشاف مواد مشعة في بعض طوابقه، ومنذ سنتين بدأ العمل في المبنى الا ان مشكلة المبنى هي وجود أكثر من جهة متداخلة العمل فيه، صحيح انه عائد الى امانة بغداد لكن مع الاسف اعمال الترميم تتطلب جهود عدة دوائر لها علاقة في المبنى.

دار الحرية للطباعة

انه مبنى كبير وواسع كان الى يوم التاسع من نيسان تشغله الصحف العاملة في ذلك الوقت ومنها مجلة الف باء، وكنا نعمل الى قبل ساعات من سقوط النظام في ذلك المبنى الذي ضم مطابع وأجهزة اخرى ملحقة بالطبع، لكن الحزن حز في نفوسنا ونحن نشاهد يد العابثين واللصوص تدمر وتحرق وتسرق ذلك المبنى الذي ضمنا لفترة طويلة قبل بداية الحرب على العراق، ولم تبق الحواسم شيئا في المبنى بل انهم سرقوا حتى الارضية (الكاشي) وهو الآن شاخص يحكي قصة شعب دمر نفسه واحرق بيته وسرق امواله، كما ان هناك مبنى اخر مجاورا لدار الحرية انه مبنى جريدة الجمهورية التي كانت لسان حال الحكومة السابقة قبل سقوطها، وقد شغلته العديد من الاسر المتجاوزة إليه، لكن قبل سنتين او ربما اكثر تم اخلاء مبنى جريدة الجمهورية من المتجاوزين، وهو الآخر يحكي نفس حكاية دار الحرية المجاور، اما لماذا لم يعاد بناء كل من دار الحرية ودار الجماهير (جريدة الجمهورية) بعد مرور ثماني سنوات على الخراب والتدمير، فقد اجابتنا الدائرة الهندسية في وزارة الثقافة على لسان احد منتسبيها قائلا :

مبنى دار الحرية وجريدة الجمهورية كارض لا تعود ملكيتها الى وزارة الثقافة، ورغم رفع كتاب الى الجهات المختصة من اجل الترميم واعادة البناء الى ان الامر ما زال قيد الدرس بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، ومنها الظرف الامني، وفي الوقت القريب سوف يباشر بإعادة الترميم والاعمار.

> مع مرور ثماني سنوات على قصف البدالات التابعة الى وزارة الاتصالات، فلا تزال بعضها تشوه معالم المدينة منها بدالة الاعظمية وبدالة باب المعظم

> الملايين التي اهدرت وسرقت وتحولت الى حسابات خاصة كان يمكن لها ان تبني مدينة جديدة، غير المدينة التي تحولت الى مدينة خرائب بفضل الفوضى العارمة التي تشهدها المدينة

> عند المقارنة بين بغداد في خمسينيات القرن المنصرم، وبغداد في الالفية الثالثة سنجد الفارق الكبير بين العصرين، فبعد مرور اكثر من ٦٠ عاما ينحدر مستوى بغداد الجمالي والسياحي نحو الأسوأ

مسرح الرشيد ودائرة السينما والمسرح

مبنى مسرح الرشيد ودائرة السنما والمسرح تم بناؤهما في مطلع الثمانينات من القرن المنصرم وشمل المبنيين قاعات عرض واستوديوهات واجهزة فنية ومختبرات للسينماومكتبة اشرطة سينمائية الى جانب مكتبة كتب، واجهزة حديثة الا ان يد السراق وليس الحواسم، هي التي احرقت ودمرت تلك المباني، فالحواسم من الجهل الذين لا يعرفون قيمة تلك الاجهزة ولا كيف تعمل سرقت مسرح الرشيد ومبنى السينما والمسرح، المهم في الامر ان المبنى رغم مرور ثماني سنوات على تدميره وسرقته إلا انه ما زالت اثار الحرائق والتدمير تذكرنا بأيام سادت فيها الفوضى وعم الخراب في بغداد سيدة المدن، اما متى تمتد يد الاعمار والبناء لتلك المباني التي تعد صروحا فنية فقد اجابنا عن ذلك الدكتور شفيق المهدي مدير عام مؤسسة السنما والمسرح قائلا:

نحن الان متجاوزون على مبنى المسرح الوطني وان كان عائدا لنا، لكن مبنى دائرة السينما والمسرح ومسرح الرشيد هما المركز الرئيس لعملنا، لشمولهما على كافة احيتياجات ومسلتزمات العمل الفني، وقد تم ادرج المبنيين ضمن خطة اعمار مدينة بغداد، وقد عملنا على اعداد خرائط و مسوحات لمجمع مسرح الرشيد بكل ما يتضمنه المسرح من قاعات عرض واستوديوهات وورش ملحقة به وتم تسليم تلك المسوحات الى وزارة الثقافة في شهر اذار المنصرم، ولدينا مهندس لمتابعة اعمال الترميم والصيانة واتصالاتنا مستمرة مع الوزارة، وسوف نعلن قريبا في الصحف عن الشركات التي ستعمل على ترميم وصيانة مبنى كل من مسرح الرشيد ودائرة السينما والمسرح.

الأسواق المركزية

وتحدث الينا احد المسؤولين في دائرة الاسواق المركزية عن الدمار الذي لحق بتلك الاسواق والسلب والنهب الذي قامت به مجاميع ما يطلق عليهم اسم (الحواسم) حيث قال :

لدينا في محافظة بغداد ٩ مراكز للاسواق المركزية، اضافة الى الاسواق في المحافظات، وفي بغداد تعرضت بعض منها الى السرقة والسلب والنهب والتخريب والحرق، ومن تلك المباني هناك من تساوت بالارض وهي مبنى الاسواق المركزية في حي العامل ، وتمت اعادة بنائها بالكامل، وهي الان شغالة تعمل على عرض البضائع، وقد تم اعمار وصيانة واعادة ترميم اربعة من مجموع تسعة من تلك المباني منها الاسواق المركزية في منطقة الشعب حيث الترميمات فيها (خجولة) ولم تشمل كل اقسام السوق ، وبعض من تلك المباني لم تتضرر كثيرا بل تمت اعمال صيانة وترميم بسيط فيها مثل مبنى الاسواق المركزية في حي العدل، وسنعمل على ترميم ما تبقى من تلك الاسواق.

بدالات مدمرة

ومع مرور ثماني سنوات على قصف البدالات التابعة الى وزارة الاتصالات، فلا تزال بعضها تشوه معالم المدينة منها بدالة الاعظمية وبدالة باب المعظم، احد المسؤولين في وزارة الاتصالات اشار الى ان البدالتين المذكورتين تعملان في مبنى ملحق بهما، وان عائدية المبنى لا تعود الى الوزارة، كما ان بدالتي الرشيد والمأمون قد لحق بهما دمار كبير اثر القصف الكثيف على بغداد في الحرب الاخيرة، والعمل جارٍ بهما ، وسوف ينتهي قريبا.

التعليم العالي والتربية

يقع مبنى وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شارع النظال، ولم تتعرض الوزارتان الى القصف الصاروخي او المدفعي، بل قامت الحواسم بعد سقوط النظام على سلب ونهب اثاث واجهزة تكييف تلك الوزارتين وظلت كأبنية شاخصة تحكي قصة نفر ضال جاهل لا يمتلك حتى الإنسانية، فمن يعمد على تدمير صروح ثقافية كبيرة غير الجهلة والاميين، واشار وليد حسين الناطق باسم وزارة التربية ان مبنى وزارة التربية جاري العمل بها منذ فترة، وقد وصل العمل بنسبة ٦٥٪، وتقوم شركة الرشيد التابعة لوزارة الصناعة باعمال الترميم والصيانة، اما وزارة التعليم العالي فقد اتصلنا بالسيد مدير الاعمار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولم نحصل على جواب لسؤالنا (متى تُرمم مبنى الوزارة ؟).

مبانٍ حكومية ما زالت تحمل آثار القصف والدمار بعد مرور ٨ سنوات على سقوط النظام

لماذا لم تُرمَم لحد الآن ؟

عن كل تلك المباني التي اشرنا اليها والتي تجعل منظر مدينة بغداد يثير الحزن في النفوس ويشوه معالم المدينة، ولماذا لا تلتفت الحكومة او مجلس البرلمان الى هذا الامر اجابنا عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي حساني حيث قال: للحاجة الماسة الى تلك المباني سوف تعمل الوزارت المعنية على اعادة ترميم تلك المباني، وهناك تخصيصات ضمن الميزانية لهذا العام لاعادة الترميم والاعمار لتلك المباني لانها تشير الى مستقبل العراق مثل مسرح الرشيد، وهناك توجه باشراك القطاع الخاص في اعادة اعمار تلك المباني، وقد تم عرض بعضها على المستثمرين في القطاع الخاص،إلا أننا بحاجة الى القوانين وتشريعات للعمل، القطاع الخاص عندنا لا يزال دوره مهمشا، ذلك لان ثقافة شعبنا ما زالت تعتمد على الدولة، في الدول الاخرى يساهم القطاع الخاص بنسب كبيرة، ففي بريطانيا يعمل القطاع الخاص بنسبة ٥٨٪ من مشار يع الدولة ، نحن بحاجة الى قوانين تنظم العمل مع رجال الاعمال، فالعراق بيئة خصبة للاستثمارت، وهو الطريق الامثل والافضل لبناء العراق.

وختاما نقول هل سننتظر ثماني سنوات أخرى لكي ترمم كل تلك المباني؟!